ولاشك ان الماهيات بوجه ومابه الاشتراك اعني الوجود غير مابه الامتياز
فوجود الاشيا مخالف لماهياتها والوجود ليس بموجود لانه لو كان موجودا
لكان مساويا لغيره في الوجود لان الوجود وصف مشترك بين الموجودات
ولاشك ان الوجود مخالف للماهيات بوجه ما ومابه الاشتراك غير
مابه الامتياز فالوجود المشترك بين الوجود وبين الماهيات الموجودة
مغاير لخصوصية ماهية الوجود التي بها الامتياز فيكون للوجود وجود
اخر ويزيد وجوده على ماهيته ويلزم التسلسل ولامعدوم لان العدم
مناف للوجود والشي لايتصف بما ينافيه فيكون الوجود لاموجود ولامعدوم
وهو وصف للموجود فيكون الوجود وصفا قايما بالموجود وليس بموجود
ولامعدوم فيكون حالا الثاني ان السواد يشارك البياض في اللونية
وليس الاشتراك في الاسم بل في المعنى ويخالفه في فصله المختص به وهو
الذي عبر عنه بالسوادية فانه وجد اللونية التي هي الجنس والسوادية
التي هي الفصل المختص به يجب ان يكون احدهما قايما بالاخر لانه لو لم يقم
احدهما بالاخر لاستغنى كل واحد منهما عن الاخر واذا استغنى كل واحد
منهما عن الاخر امتنع ان يلتيم منهما حقيقة واحدة واذا كان احدهما
قايما بالاخر لزم قيام العرض بالعرض فان عدم الجنس والفصل او عدم
احدهما لزم تركيب الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع والجواب
عن الاول ان الوجود موجود قولهم لو كان الوجود موجودا لساوى غيره
من الماهيات في الوجود وخالفها في خصوصيتها فيلزم ان يكون للوجود
وجود اخر ويزيد وجوده على ماهيته فيتسلسل قلنا تميز الوجود
عن ساير الموجودات بقيد سلبي وهو ان وجود الوجود ليس بعارض
للماهية في الخارج فان الوجود شي له الوجود وذلك الشي اما نفس
الوجود او غيره وكلاهما محال لان اما الاول فلامتناع نسبة ثبوت
الشي لنفسه لان ثبوت الشي للشي نسبة تقتضي تغاير المنتسبين
واما الثاني فلامتناع ان يكون الوجود غير الموجود بل الجواب
ان الوجود لاترد عليه هذه القسمة وهي قولنا اما ان يكون
الوجود موجودا او معدوما لامتناع انقسام الشي الى الموصوف
به وما ينافيه اذ لايصح ان يقال السواد اما اسود او ابيض
او الضرب اما مضروب او ليس بمضروب ولين سلم ان الوجود يقبل
هذه القسمة فنختار ان الوجود موجود في الذهن فلا يكون
قايما بالموجود في الخارج فلا يكون حالا والجواب عن الثاني بان اللونية
والسوادية موجودتان قايمتان بالجسم لكن قيام احدهما بالجسم
موقوف على قيام الاخرى به ولانسلم انه لو لم تقم احداهما بالاخرى

استغني

استغني كل منهما عن الاخرى فانه اذا لم تقم احداهما بالاخرى وكان قيام
احداهما بالجسم موقوفا على قيام الاخرى به تكون احداهما محتاجة
الى الاخرى فلا تستغني كل منهما عن الاخرى او احداهما قايمة بالجسم
والاخرى قايمة بالتي قامت بالجسم قولهم فيلزم قيام العرض بالعرض
قلنا مسلم وامتناع قيام العرض بالعرض ممنوع او نقول التركيب
بين اللونية والسوادية في العقل وكل منهما موجود في العقل لا في
الخارج فلا تكونان قايمتين بالموجود في الخارج فان الجنس والفصل
والنوع جميعا موجودة في الخارج بوجود واحد فان حمل الجنس
والفصل بعينه حمل النوع فلا يكون حالا وفيه نظر فانه لو كان
التركيب في العقل يلزم ان يكون في الخارج ايضا لان المركب من الجنس
والفصل مركب في الخارج والا يلزم ان تكون صورتان عقليتان
مطابقتين لامر بسيط في الخارج وللقايل ان يقول المركب من الجنس
والفصل انما يلزم ان يكون مركبا في الخارج اذا كان الجنس والفصل
ماخوذين من اجزا خارجية كالحيوان الناطق واما اذا لم يكن الجنس والفصل
ماخوذين من اجزا خارجية فلا يلزم ان يكون المركب من الجنس والفصل
مركبا في الخارج كجنس العقل وفصله فان ماهية العقل مركبة في الذهن
بسيطة في الخارج لايقال مطابقة لاحداهما تنافي المجموع مطابقته
للاخرى لانا نقول انما يلزم ذلك لو كان كل منهما مطابقة له اما اذا كان
المجموع مطابقا فلا فان قلت فهل لهذا الخلاف ثمرة قلت
نعم تظهر ثمرته في تقسيم المعلومات فعلى راي من لم يثبت الحال المعلوم
اما موجود في الخارج واما معدوم فيه لان المعلوم اما ان يكون
متحققا في الخارج وهو الموجود او لايكون متحققا فيه وهو المعدوم
وعلى راي مثبتيها المعلوم اما متحقق في الخارج او لا الثاني
المعدوم والاول اما ان يتحقق باعتبار نفسه مع قطع عن غيره
اي لايكون تحققه تابعا لتحقق غيره وهو الحال كالاجناس
والفصول فان قلت الاولى التعبير بدلهما بالصفات
المشتركة والصفات المميزة قلت ثم على انه لاضرورة ان
تحمل الاجناس والفصول على غير ما هو المصطلح عند المنطقية
لان ذكر الاجناس والفصول مثال يحصر الحال فيهما واما جعل
بعض المتاخرين من ثمراته تقسيم الصفات الى معاني ومعنوية
على راي مثبتيها والى معاني على راي نفاتها فهو يعني كونه ممنوعا
للامر لاينهض ثمرة له فليتامل وسياتي مباحث الثبوتية
ان شاء الله تعالى بما يعلم منه رد قول من رجح طريق مثبتي الحال بان

Copyright © King Saud University